S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL



مجلس الأمن

S/1997/828
29 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
وموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل الرسالة المرفقة المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ التي تلقيتها من رئيس اللجنة الدولية للمتابعة التي أنشئت وفقا لولاية البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي.

ومرفق بهذه الرسالة التقرير الدوري السادس للدول الأعضاء المشاركة في البعثة، وذلك على النحو المطلوب من قبل مجلس الأمن في قراره ١١٢٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧. وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وضميمتها.

(توقيع) كوفي ع. عنان

المرفق

[الأصل: بالفرنسية]

رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي

أتشرف بأن أبعث إليكم طيا التقرير السادس والأخير الذي يشمل الفترة من ١٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ والذي طلبه مجلس الأمن وفقا للقرار ١١٢٥ (١٩٩٧) المتصل بالحالة في جمهورية جنوب أفريقيا.

(توقيع) الفريق ادريس نيري
نائب الرئيس
عن اللجنة الدولية للمتابعة

ضميمة

التقرير السادس المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١١٢٥ (١٩٩٧) بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)

المقدمة

١ - فيما يلي التقرير السادس والأخير الذي طلب مجلس الأمن تقديمه من الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي عملا بالفقرة ٦ من القرار ١١٢٥ (١٩٩٧).

٢ - ويعرض هذا التقرير تطور الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

الإدارة السياسية

٣ - إن اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي التي يرأسها الجنرال أمادو توماني توري، هي الهيئة التي توجه عمل البعثة لأنها تتلقى التوجيه السياسي اللازم مباشرة من رؤساء الدول المعنية وبخاصة رئيس جمهورية غابون وهو رئيس اللجنة الدولية للوساطة.

٤ - وقد وضعت اللجنة الدولية للمتابعة خطة عمل لنفسها تتضمن لُب البنود الأساسية لاتفاقات بانغي وتعد برنامجا يتمثل في الآتي:

- تشكيل حكومة وحدة وطنية؛
- اعتماد قانون للعفو لصالح من ارتكبوا مخالفات في إطار التمرد الثالث؛
- نزع السلاح (يسلم المتمردين السابقين لأسلحتهم بشرف وكرامة واستعادة البعثة للأسلحة من الميليشيات والسكان المدنيين)؛
- تنفيذ توصيات مجلس الدفاع؛
- وضع رؤساء الدولة السابقين؛

- وقف تنفيذ الإجراءات القضائية الناشئة عن تقرير مراجعي الحسابات من أعضاء البرلمان؛

- المرحلة النهائية للمصالحة الوطنية مع القيام بعدد من الأنشطة الرامية إلى ترسيخ السلام والأمن (تنظيم حلقات دراسية إقليمية وقطاعية للتوعية وعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية ووضع قانون انتخابي وتمكين الأحزاب السياسية من استخدام وسائط الإعلام التابعة للدولة، الخ).

٥ - تخضع البعثة للإشراف السامي لسمو الرئيس الحاج عمر بانغو رئيس جمهورية غابون وعميد رؤساء دول اللجنة الدولية للوساطة. كما أنها تخضع للسلطة السياسية للجنرال توري رئيس اللجنة الدولية للمتابعة.

تنفيذ اتفاقات بانغي

تطبيق قانون العفو المتعلق بالمخالفات المرتبطة بالتمرد الثالث واختلاس الأموال العامة الجاري التحقيق فيها

٦ - وكما أشير إليه في التقارير السابقة، طبق قانون العفو الذي صدر في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٧، بكثير من الواقعية والتفهم فيما يتعلق بالجزاءات الواجب فرضها على المواطنين الحائزين على أسلحة قتال بطريقة غير مشروعة بعد مهلة الـ ١٥ يوما التي حددها القانون.

٧ - وهذه الواقعية هي التي أتاحت للجنة الدولية للمتابعة التفاوض مع المتمردين السابقين وحملهم على العودة إلى ثكناتهم بشرف وكرامة ومعهم أسلحتهم. وقد سهل ذلك أيضا تنظيم وإجراء حملة التوعية واستعادة أسلحة القتال من السكان المدنيين في الفترة من ١٢ آب/أغسطس إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ تحت إدارة اللجنة الفنية لنزع السلاح التي ترأسها الوزير المفوض لدى وزير إدارة الإقليم المسؤول عن الأمن العام ونزع السلاح.

نزع السلاح

٨ - هذه من غير شك أدق مراحل عملية المصالحة الوطنية. وقد اتبعت في ذلك مرحلتان رئيسيتان مما مكن من إجراء هذه العملية بكفاءة:

(أ) مرحلة التوعية والتطوع؛

(ب) مرحلة التحريات والتدخل وتنفيذ القانون.

٩ - انتهت مرحلة التوعية والتطوع في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

١٠ - لقد تعطلت الأنشطة أثناء هذه المرحلة الثانية من نزع السلاح بسبب الحداد الذي ألم باللجنة الدولية للمتابعة - وبقية البلدان الأفريقية نتيجة الوفاة المفاجئة لقائد القوة، الفريق أغسطين مومبو - موكاغني.

١١ - وسوف يعقد اجتماع تنسيقي للأمن في الأيام القليلة القادمة لتحديد تفاصيل العمليات التي سيضطلع بها لجمع بقية الأسلحة في ظروف مناسبة.

١٢ - ومنذ توقيع اتفاق الهدنة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ واتفاق وقف إطلاق النار في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧، تم تسليم الأسلحة التالية إلى البعثة:

الأسلحة الثقيلة

نوع السلاح	الكمية	الزيادة من ٢٩ أيلول/ سبتمبر إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
مدافع هاون عيار ١٢٠	تم تسليم ٢ من مجموع ٤	
مدافع هاون عيار ٨١	تم تسليم ١٣ من مجموع ١٥	
مدافع هاون عيار ٦٠	تم تسليم ١٣ من مجموع ١٩	
مدافع رشاشة عيار ١٤,٥	تم تسليم ٦ من مجموع ٦	
مدافع رشاشة عيار ١٢,٧	تم تسليم ٢ من مجموع ٣	
مدافع عيار ٧٥ غير مرتدة	تم تسليم ٢ من مجموع ٢	
قاذفات صواريخ مضادة للدبابات عيار ٧٣	تم تسليم ٦٦ من مجموع ٦٧	
قنابل مدفوعة بالصواريخ	تم تسليم ٧ من مجموع ١١	
المجموع	تم تسليم ١١١ قطعة من مجموع ١٢٧ قطعة أي تم استرداد ٨٣,٤٦ في المائة من الأسلحة	

الأسلحة الخفيفة

نوع السلاح	الكمية	الزيادة من ٢٩ أيلول/ سبتمبر إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
أسلحة يدوية لمسدسات آلية متنوعة	تم تسليم ١٦ من مجموع ١١١	+ ١
مسدسات رشاشة	تم تسليم ٢٩٩ من مجموع ٤٥٩	+ ٢
بنادق هجوم	تم تسليم ٢٦١ من مجموع ٥٤١	+ ٥
بنادق MAS ٣٦-٤٩/٥٦-M14 + بنادق قصيرة	تم تسليم ٦٥١ من مجموع ١ ١٨١	+ ١
مدافع رشاشة خفيفة FM	تم تسليم ٥٢ من مجموع ٨٠	+ ١
مدافع رشاشة عيار ٣٠	تم تسليم ١٥ من مجموع ١٧	+ ٢
المجموع	تم تسليم ١ ٢٩٤ من مجموع ٢ ٣٨٩ قطعة أي تم استرداد ٥٤,١٦ في المائة	+ ٨٣ + ٠,٣٧٧ في المائة

١٣ - يمكن تفسير معدل إعادة الأسلحة الخفيفة الذي ما زال ضئيلا، على النحو التالي:

(أ) هي أسلحة فردية وخفيفة، تنقل بسهولة، وربما تم نقلها إلى خارج بانغي؛

(ب) يرجح أنه تم دفن بعض هذه الأسلحة، وما فتئت عمليات التنقيب مستمرة في هذا الصدد، على أساس المعلومات التي وردت، وتتفاوت درجة نجاحها؛

(ج) هناك أسلحة أخرى، وبخاصة أسلحة يدوية (مسدسات آلية) من السهل إخفاؤها، ربما بيعت إلى أشخاص يصعب تحديد هويتهم؛

(د) كما أن هناك أسلحة أخرى، ربما أخذت من مخازن الأسلحة التابعة للدولة، منذ حركة التمرد الثانية (أيار/ مايو ١٩٩٦) ولم تتم إعادتها قبل اندلاع حركة التمرد الثالثة؛

(هـ) وهناك عدد غير محدد من الأسلحة الخفيفة التي لم يتم العثور عليها بعد، ربما ألقاها المتمردون السابقون الفارون في حزيران/يونيه الماضي في نهر الأوبانغي أو في الغابة في أثناء المواجهات مع البعثة؛

(و) وتجدر الإشارة إلى أن بعض المتمردين السابقين، ويبلغ عددهم حوالي فصيلة (١٣٢ رجلا)، يحملون أسلحة خفيفة، ولم يعودوا مطلقا إلى ثكناتهم. وتفيد مصادر مطلعة أن عددا كبيرا منهم قد غادروا إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى بأسلحتهم.

١٤ - وفي مثل هذه الظروف، يظل الشك يخيم على عملية استعادة جميع الأسلحة الخفيفة رغم الجهود المكثفة التي تبذلها هياكل نزع السلاح التي أنشئت في الأحياء ورغم تعاون السكان النشط.

١٥ - وقد تم استرداد وترتيب كمية ضخمة من الذخيرة المتنوعة يرد أدناه بيانها في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧:

نوع الذخيرة	الكمية	ملاحظات
خراطيش عيار ٥,٥٦	٦٩ ٠٨٤	+ ٤٦٨
خراطيش عيار ٧,٥ SLC	١٤ ٠٠٠	
خراطيش عيار ٧,٥ S/B	١٢٣ ٨٦٢	+ ٦ ٦٢١
خراطيش عيار ٧,٥ X	٣٤ ٠٠٠	
خراطيش عيار ٧,٥ X S/B	١٣٥	
خراطيش عيار ٧,٦٢ NATO	١٥ ٩٦٢	
خراطيش عيار ٧,٦٢ كلاشينكوف	٤٠ ٦٦٠	+ ٢ ٥٧١
خراطيش عيار ٧,٦٢ طويلة	١٢١ ٢٦١	+ ١
خراطيش عيار ٧,٦٢ توكاريف	٢ ٨١٠	+ ١ ٩١٠
خراطيش عيار ٩ ملم Para	٥ ٥٠٦	+ ٢٠٧
خراطيش عيار ١٢ تستخدم في مكافحة الشغب	٧٣١	+ ٣
خراطيش عيار ١٢,٧ ملم	٧٢٨	+ ٤٥٧
خراطيش عيار ١٤,٥ ملم	١٥ ٣٢٢	+ ١ ١٣٠
قنابل يدوية دفاعية ٣٧	١ ٨٥١	+ ٤
قنابل يدوية دفاعية - الصين	٣ ١٤٨	+ ٢٥٠
قنابل يدوية FLG AP34	١٦	+ ١٣
قذائف قنابل مدفوعة بالصواريخ ٧	١ ١٤٠	+ ٩
قنابل يدوية هجومية ٣٧	١ ٠٤٣	+ ٥٩
قنابل يدوية مضادة للدبابات FL LAC F4	١ ٣٠٤	+ ٤
قنابل يدوية F4	٣١٦	
قنابل روسية	١	
قذائف مدافع هاون عيار ٦٠	١ ٧١٣	+ ٨
قذائف مدافع هاون عيار ٨١	٨٥٢	+ ١٨
قذائف مدافع هاون عيار ١٢٠	١١٣	+ ١١
قذائف عيار ٧٥ غير مرتدة - الولايات المتحدة	١٦٨	+ ٢
خراطيش عيار ٧٥ ملم غير مرتدة - الصين	٢٢٣	دون التزويد بالأسلحة
خراطيش عيار ٤٠ ملم M79 الولايات المتحدة	٦ ٠٦٠	دون التزويد بالأسلحة
صمامة أمان (بالأمتار)	٢ ٣٢٥	
خراطيش اطلاق عيار ٧,٥	٧٥٥	
شاعل حراري	٦ ١٠٠	+ ٦ ١٠٠

	النتائج الواردة في التقرير الرابع	النتائج الواردة في التقرير الخامس	الزيادة
الخراطيش بأنواعها	٢٢٨ ٧٥٨	٣١٧ ١٣٨	+ ٣٨,٦٣ في المائة
المتفجرات + أجهزة الإشعال	٩ ٨٩٥	١٧ ٣٢١	+ ٧٥,٠٤ في المائة

ومن الجدير بالذكر أنه قد سُلمت كمية كبيرة من الذخائر لا تتوفر فيها شروط الصلاحية للاستعمال، وذلك على نحو غير منتظم، وكانت تدمر دائما من قبل الدوائر المختصة بالسلاح والذخيرة. وسيجري تقييم هذه الكمية فيما بعد.

توصيات مجلس الدفاع

١٦ - سيتم الاستجابة إلى عدد كبير من مطالب المتمردين السابقين من خلال التنفيذ المسؤول للتوصيات الـ ٢٨٢ التي قدمها مجلس الدفاع الوطني، الذي عقد في آب/أغسطس ١٩٩٦ في بانغي. ولذلك فإن اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي والتزاما منها بروح اتفاقات بانغي، شرعت منذ شهر نيسان/أبريل ١٩٩٧ في إنشاء لجنة مخصصة لوضع فهرس مفيد للتوصيات المذكورة ووضع جدول زمني لتنفيذها، مع تمييز ما يمكن تطبيقه في الآجال القصير والمتوسط والطويل، وبحسب حساسية المجالات التي تشملها هذه التوصيات وما يتعلق منها بالموارد المالية المتعين تعبئتها. وقامت اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي بالفعل بإحالة نتائج أعمال اللجنة المخصصة، التي يرأسها أحد زعماء المعارضة، هو اللواء تيموتي مالندوما، رئيس الوزراء السابق، إلى وزارة الدفاع الوطني لبحثها مختلف المستويات المتخصصة. وبما أن اللجنة ليست سوى هيئة وساطة، فمن المفروض أن تمتثل للقرارات التي ستتخذها السلطات المختصة في أفريقيا الوسطى بشأن هذا الموضوع على أن تكون مستعدة للقيام بدور الحكم عند الضرورة.

وضع رؤساء الدولة السابقين

١٧ - قدمت الحكومة مشروع قانون منقح إلى الجمعية الوطنية. وقدم المكتب الموسع التابع للجمعية الوطنية تأكيدات إلى الوفد التابع للجنة الدولية للمتابعة خلال اجتماع يوم ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بأن هذا المشروع سيتعرض للدراسة أثناء الأسابيع الأولى من الدورة الحالية للجمعية الوطنية التي بدأت في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧. ومن المتوقع اعتماد هذا القانون يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

وقف المراجعة البرلمانية للحسابات

١٨ - تنص اتفاقات بانغي على تعليق "التنفيذ القضائي للتقرير المنبثق عن المراجعة البرلمانية للحسابات" التي استهدفت الأشخاص المفترض أنهم ارتكبوا عمليات اختلاس الأموال العامة في ظل النظام السابق، ثم التخلي عنه، ذلك أنه كان من المفهوم أن مراجعة الحسابات تمت بطريقة "انتقائية" للغاية وأنها سببت من المشاكل أكثر مما وفرت من الحلول. واقترحت اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي، تمسكا منها بروح اتفاقات بانغي، أن تتخلى دولة أفريقيا الوسطى رسميا بموجب إجراء قانوني عن ملاحقة مرتكبي الجرائم التي كشفت عنها المراجعة البرلمانية للحسابات. ومن المقرر أن يتخذ هذا الإجراء في إطار الدورة الحالية للجمعية الوطنية.

المصالحة الوطنية

١٩ - تشكل كل نقطة من النقاط المعالجة أعلاه مراحل عدة على الطريق المؤدية إلى المصالحة الوطنية. كذلك، فإن هذه النقطة تتعلق بالمرحلة النهائية لهذه العملية المثيرة للحماس.

٢٠ - وتعكف اللجنة الدولية للمتابعة بالفعل، يدعمها في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على التحضير لحلقات دراسية وندوات وغير ذلك من لقاءات التوعية التي ستعقد، في مرحلة أولى، على صعيد المقاطعات وتستهدف مجموعات معينة (النقابات، والمنظمات النسائية، وحركات الشباب، إلخ.) في مرحلة ثانية، على الصعيد الوطني، في شكل مؤتمر للمصالحة الوطنية كما أوصت بذلك اتفاقات بانغي.

٢١ - وقد أعد مؤخرا وزير المصالحة الوطنية بالاشتراك مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي جدولا زمنيا للأنشطة المختلفة للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ (العيد القومي لجمهورية أفريقيا الوسطى). الأمر الذي سيتيح الاضطلاع على نحو منهجي بالعديد من الأعمال المحددة في إطار هذه المرحلة الأخيرة من العملية المستهلة منذ توقيع اتفاقات بانغي.

٢٢ - وفي إطار إعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، طلبت اللجنة الدولية للمتابعة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنشاء صندوق لمساعدة العسكريين الراغبين في ترك الخدمة العسكرية على العودة إلى الحياة المدنية وقد استجاب البرنامج الإنمائي لطلبها. وبدأ البرنامج الإنمائي بعد ذلك المشروع المتعلق "بتسريح القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وإعادة تدريبها وإدماجها في المجتمع" مما من شأنه أن يتيح، من ناحية أولى، عودة ١ ٠٠٠ جندي للحياة المدنية في ظل ظروف لائقة، كما يتيح، من ناحية ثانية، خفض تكاليف تشغيل الجيوش وتسهيل إعادة تشكيلها. وباب المساهمة في ذلك الصندوق الذي يقدر رأسماله مبدئيا بمبلغ مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة مفتوح لجميع الدول الأعضاء والهيئات الدولية. وقد تم التوقيع على هذا المشروع رسميا يوم الاثنين ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. أما الأنشطة فسوف تبدأ بالفعل عند الوصول الوشيك للخبراء الدوليين.

٢٣ - ويفيد تقدير أولي بأن عدد الجنود المهتمين بذلك المشروع يبلغ ألف جندي (وربما أكثر قليلا). وقد رشح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد غوستاف فرناندو غونزالز كاسك رئيسا للمشروع. وهو أرجنتيني الجنسية له خبرة واسعة في مجال تسريح العسكريين السابقين وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية. وقد تولى هذا النوع من الأنشطة في نيكاراغوا وموزامبيق وليبريا وأنغولا. ووافقت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بالفعل على ذلك الترشيح.

التعاون مع السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنظمات الدولية

٢٤ - وكان ثمة خلاف بشأن القانون الانتخابي الجديد الذي وضعته مؤخرا لجنة وطنية تضم، من بين ما تضم، كافة الاتجاهات السياسية، وذلك فيما يتعلق برئاسة لجنة الانتخابات الوطنية. وقد طالب فريق الأحزاب السياسية المعارضة الأحد عشر بتحكيم اللجنة الدولية للمتابعة في هذا الشأن. وتتواصل مختلف الاتصالات بغية إيجاد حل مقبول لدى جميع الأطراف.

٢٥ - وقد تفضل السيد كين هواسون، الممثل الدائم للصين الشعبية لدى الأمم المتحدة بنيويورك ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، بزيارة استطلاعية وزيارة عمل لبانغي من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وخلال زيارته، اجتمع بالسلطات العليا في دولة وحكومة أفريقيا الوسطى وكذلك باللجنة الدولية للمتابعة، وقيادة بعثة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي، وشخصيات من الأوساط الدبلوماسية والسياسية. كما قام بزيارة لمقر البعثة وسيكون بإمكانه إطلاع مجلس الأمن على انطباعاته بشأن ظروف عمل وتشغيل اللجنة الدولية للمتابعة والبعثة.

٢٦ - وقام اللواء فرانكلين فان كابن، المستشار العسكري للأمين العام للأمم المتحدة، والعقيد فرانسوا ديرو، رئيس هيئة الأركان، بزيارة عمل لبانغي من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وأجروا خلال مقامهم اتصالات عديدة مع السلطات المدنية والعسكرية لأفريقيا الوسطى وكذلك مع اللجنة الدولية للمتابعة وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي. وستكون نتائج زيارتهما موضوع تقرير مفصل إلى كل من الأمين العام ومجلس الأمن.

الدعم السوقي والتقني المقدم إلى اللجنة الدولية للمتابعة

٢٧ - وترحب اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي بقرار البرنامج الإنمائي الأخير بتخصيص موارد إضافية لها (٠٠٠ ١٣٠ دولار). وهذا ما سيمكنها من القيام بأنشطة المرحلة الجديدة لتطبيق خطة عملها:

- الإشراف السياسي على عمليات نزع السلاح في بانغي، ثم في داخل البلد؛

- دراسة وضع رؤساء الدولة السابقين؛

- التخلي عن التنفيذ القضائي للتقرير المنبثق عن المراجعة البرلمانية للحسابات؛

- تنسيق الأنشطة المتصلة بتنظيم مختلف الحلقات الدراسية والمؤتمرات التي يزمع عقدها في إطار المصالحة الوطنية؛

- التحكيم في المشاكل التي قد تنشأ في سياق تنفيذ المشروع المتصل بـ "تسريح القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وإعادة تدريبها وإدماجها في المجتمع".

ضرورة تجديد ولاية البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي

٢٨ - تحقق تقدم مؤكد في تطبيق اتفاقات بانغي، ولكن تطبيق جميع الأحكام الرئيسية في تلك الاتفاقات لا يزال يتطلب إنجاز الكثير.

٢٩ - وتم إلى حد الآن استرجاع معظم الأسلحة التي خرجت من مخازن الأسلحة التابعة للدولة خلال التمرد الثالث، ولكن لا تزال هناك شكوك في وجود أسلحة عسكرية أخرى في إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى، استوردتها الأحزاب السياسية بشكل غير مشروع.

٣٠ - وبإمكان اللجنة الدولية للمتابعة التي تتمتع بمركز حياد وعدم انحياز أن تسهم في التهيئة لتنظيم انتخابات شفافة وحملات انتخابية سلمية وهادئة.

٣١ - أما الحالة على الصعيد الاجتماعي فلا تزال متوترة: فقد شن طلبة جامعة بانغي إضرابات متقطعة بسبب تأخر المنح التي يتلقونها من الدولة ستة أشهر. ولم تحدث العودة إلى المدارس والجامعات التي كانت مقررة ليوم الاثنين ٦ تشرين الأول/أكتوبر، لأن المدرسين يشترطون دفع متأخرات مرتباتهم قبل استئناف العمل. وتهدد اتحادات النقابات العمالية بالإضراب إذا "لم تُتخذ أية إجراءات" بغية "دفع مرتبات ستة أشهر" تراكمت منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقد بدأت بعض النقابات، مثل نقابة موظفي وزارة الصحة العامة، إضرابا رغم الجهود التي بذلتها الحكومة للدخول في حوار معها.

٣٢ - وفي حين أن جهود الوساطة المبذولة حققت نتائج مشجعة على الصعيد السياسي والعسكري والأمني، فإن الحالة على الصعيد الاجتماعي لا تزال هشة وقد يتطلب الأمر العودة إلى نقطة الانطلاق في تلك الجهود. وما ينبغي أن يغيب عن الأذهان سبب الأزمة التي اندلعت في نيسان/أبريل ١٩٩٦ بمطالبات مهنية بحتة. والبقية يعرفها الجميع.

٣٣ - وتتوافق نتيجة تحليل الحالة من جانب اللجنة الدولية للمتابعة والبعثة المشتركة بين البلدان الافريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي مع الآراء التي يعرب عنها سكان بانغي عموما والطبقة السياسية (بجميع اتجاهاتها) بشكل خاص. فالجميع متفقون هنا على الرغبة في استمرار وجود اللجنة الدولية للمتابعة والبعثة المشتركة فترة أخرى تدوم ثلاثة أشهر اعتبارا من التاريخ الذي حدده مجلس الأمن للأمم المتحدة في قراره ١١٢٥ (١٩٩٧). وجدير بالإشارة أن ذلك هو أيضا رغبة السلطات المركزية في جمهورية أفريقيا الوسطى، أي رغبة رئيس الجمهورية وحكومة العمل من أجل الدفاع عن الديمقراطية.

٣٤ - واللجنة الدولية للمتابعة مستعدة دائما لأن تقدم بشكل محايد وغير منحاز جميع المعلومات والتوضيحات التي يود مجلس الأمن أو الأمانة العامة للأمم المتحدة الحصول عليها.

نشـر القــوة

٣٥ - تكفل البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي التي نُشرت في جميع أنحاء عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى الأمن في جميع أحياء المدينة انطلاقا من عشرين (٢٠) مركز مراقبة، وتقوم بأعمال الدورية ليليا في كل دائرة من الدوائر الثماني في المدينة.

٣٦ - وتوسعت أنشطة البعثة المشتركة، بموافقة الأطراف المعنية، لتشمل عمليات المحافظة على الأمن في مختلف الأحياء. وتشترك البعثة المشتركة، منذ توقيع اتفاق وقف النار في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧ وعلى أساس توافق الآراء، في القيام بدوريات أمنية مشتركة تتألف من حوالي ١٢٠ رجلا من البعثة المشتركة ومن قوات الأمن والدفاع التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى، في جميع دوائر مدينة بانغي.

٣٧ - وجدير بالملاحظة أن معدل الإجرام يشهد انخفاضا متواصلا في مدينة بانغي وضواحيها. وقد عزز نشر البعثة المشتركة كثيرا السيطرة على الأمن: فبدأت مدينة بانغي تسترجع هدوءها وأصبح في الإمكان التجول فيها دون خوف من التعرض لاعتداءات العصابات أو المجرمين. وبدأت مظاهر الاسترخاء وزوال التوتر تتزايد. واستؤنفت الأنشطة الاقتصادية والثقافية والرياضية وكذلك اللقاءات الدولية.

٣٨ - والبعثة المشتركة واللجنة الدولية للمتابعة في حداد: فقد توفي العميد أغسطين مومبو - موكاغني، قائد البعثة المشتركة، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ إثر نوبة قلبية، حسبما أفاد مصدر طبي.

٣٩ - وستبقى في ذاكرة مساعدي العميد أغسطين مومبو - موكاغني الذي لم يبق على رأس القوة الأفريقية المشتركة سوى شهرين، وذاكرة من عرفوه صورة الرجل المتفاني والرئيس النزيه. وستعرف الوحدات التي كان يرأسها كيف تحول ألمها إلى قوة تعزز عزمها على الاستمرار في مهمة السلام النبيلة التي تؤديها.

٤٠ - وقد عـُين العقيد تالا نيانغ، رئيس الأركان، ليتولى إضافة إلى مهامه قيادة القوة بالنيابة، بقرار من الجنرال أمادو توماني توري، رئيس اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي.

الدعم السوقي المقدم إلى البعثة المشتركة

٤١ - تتلقى البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي دعما سوقيا من الدول المشاركة، ومن فرنسا، ومن منظمة الوحدة الأفريقية، ومن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، مثلما ورد في التقارير السابقة.

٤٢ - ومع الاعتراف بالجهود التي تبذلها بسخاء الدول المشاركة في البعثة المشتركة، وفرنسا، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى دعما للوحدات الأفريقية في بانغي، فإنه ينبغي التسليم بأن ظروف إقامة الجنود تتطلب تحسينا لاختلافها الشديد عما تتمتع به بعض القوات المماثلة العاملة في مناطق نزاع أخرى. ومن المستصوب إيجاد حل مناسب بسرعة لهذه الحالة لتفادي انخفاض معنويات الجنود الذين يحاولون إلى حد الآن العمل بتفان.

الاستنتاجات

٤٣ - تعتبر التجربة التي يعيشها المتعاملون مع أزمة جمهورية افريقيا الوسطى تجربة فريدة من نوعها تماما ومثيرة للحماس، لا سيما أنه لم يسبق لها مثيل. ولا شك أن مختلف جوانب هذه الأزمة قد تناولتها، بغرض الاستفادة منها، الحلقة الدراسية التي عقدت مؤخرا في داكار، في السنغال، بشأن تعزيز القدرات الأفريقية على حفظ السلام، والتي حضرها الجنرال أمادو توماني توري، والجنرال إدوارد انكيلي، قائد القوة المشتركة السابق.

٤٤ - ويوصى بشدة بتمديد ولاية بعثة الدول الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي لفترة جديدة تدوم ثلاثة أشهر اعتبارا من ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وهو موعد انتهاء الولاية الحالية التي حددها قرار مجلس الأمن ١١٢٥ (١٩٩٧) حتى تتمكن من مواصلة كفالة الأمن وتحقيق مهمتها المتمثلة في تدعيم السلام.

٤٥ - وجدير بالإشارة مع ذلك أن ضعف إمكانات البلدان الأفريقية يستوجب الحصول على دعم سوقي من المجتمع الدولي، على غرار ما تقدمه فرنسا إلى البعثة المشتركة، وهو دعم مفتوح لمساهمة الدول الأخرى.

٤٦ - وتعرب اللجنة الدولية للمتابعة والبعثة المشتركة عن ارتياحهما لما أعرب عنه مجلس الأمن من تفهم في هذا الصدد إثر نظره في التقارير السابقة. وتود اللجنة والبعثة أن يؤدي النداء الذي وجهه رئيس مجلس الأمن إلى المجتمع الدولي إلى نتيجة.

٤٧ - وقد دخلت بانغي فعلا في مرحلة جديدة، هي استعادة الثقة تدريجيا واستئناف الأنشطة في مختلف الميادين، مما يدل على عودة السلام. وينبغي الآن تعزيز ذلك السلام بمراعاة جميع المقترحات الواردة في استنتاجات هذا التقرير. ولن تدخر اللجنة الدولية للمتابعة، من جهتها، أي جهد لحث جميع الأطراف المعنية في أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى على العمل من أجل التطبيق الفعلي لاتفاقات بانغي، وفقا لمتطلبات مهمتها ولما يدعو إليه مجلس الأمن بانتظام.

— — — — —